



”حماية“ يدعو الأسرة الدولية لاتخاذ إجراءات عملية لتطبيق قراراتها الخاصة

بالقضية الفلسطينية

في ظل متابعة مركز حماية لحقوق الإنسان للحالة الفلسطينية وعلاقتها بمؤسسات المجتمع الدولي، فإن المركز يرحب بإعتماد الأمم المتحدة لسبعة قرارات خاصة بفلسطين.

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت مساء أمس بأغلبية كبيرة سبعة قرارات لصالح فلسطين.

وتشمل القرارات التي اعتمدها الجمعية قراراً يؤكد على ضرورة تقديم المساعدة الدولية للفلسطينيين، حيث صوت لصالح هذا القرار ١٦١ دولة مقابل اعتراض دولتين وامتناع ثمانية دول عن التصويت، في حين حصل القرار الثاني وهو خاص بالنازحين الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة بموجب القوانين الدولية، على تأييد ١٥٥ دولة، واعتراض خمس دول، وامتناع عشر دول عن التصويت، هذا وحصل القرار الثالث وهو خاص بعمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) على أغلبية ١٥٨ دولة، واعتراض خمس دول، وامتناع سبع عن التصويت، كما حصل القرار الرابع الخاص بممتلكات الشعب الفلسطيني على تأييد ١٥٥ دولة واعتراض خمس دول وامتناع عشر عن التصويت، وفي السياق يشار إلى أن القرار الخامس والذي أكد على عدم مشروعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حصل على موافقة ١٥٣ دولة واعتراض خمس دول وامتناع عشر عن التصويت، أما القرار السادس المتعلق بممارسات إسرائيل وتداعياتها على حقوق الإنسان الفلسطيني، فقد حصل على موافقة ١٥٣ دولة واعتراض ست دول وامتناع تسع عن التصويت، وقد حصل القرار السابع الخاص بأحقية الشعب الفلسطيني في الحصول على حماية دولية، على أغلبية ١٥٤ دولة واعتراض خمس دول وامتناع عشر عن التصويت.



مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يرحب بالقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه يثمن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي والتي تهدف لفضح ممارسات الاحتلال بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، وبدوره يرى أن هذه القرارات على غرار عشرات القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة رغم أهميتها إلا أنها غير فعالة، وهذا بدوره يفرض التزاماً على الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات فورية وعملية لضمان تنفيذ قرارات الأسرة الدولية.

وفي ضوء قراءة المركز لهذه القرارات فإنه يدعو:

١. المجتمع الدولي للقيام بإتخاذ إجراءات عملية للضغط على إسرائيل وإجبارها على الإذعان لرغبة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية.
٢. الدول العربية والداعمة للحق الفلسطيني للمبادرة بتبني مثل هذه القرارات نيابة عن الشعب الفلسطيني، لاسيما في الوقت الذي لا تستطيع فيه السلطة الفلسطينية تمثيل نفسها.
٣. السلطة الوطنية الفلسطينية أن تكثف من جهودها المبذولة لدعم مبادرات قرارات مشابهة.

"انتهى"

٢٠١٨/١١/١٦